

خفايا

مقربون من مسؤول سابق كشفوا أنّ الأخير، وقبل ان يصبح سابقاً، كان في كل مرة تطرح أمامه مسألة تنظيم موضوع النازحين السوريين إلى لبنان، ويجب بأن هذا الأمر يتطلب التنسيق مع النظام في سورية، وهذا غير ممكن الآن، لأنّ النظام سيسقط حتماً خلال أشهر معدودة، فلنتظر قيام نظام جديد للتنسيق معه في مسألة النازحين لكن الذي حصل هو أنّ المسؤول المعني أصبح سابقاً فيما سورية صامدة بنظامها وجيشها وشعبها...

الإجراء فاقد للمشروعية المؤسسية ويناقض الاتفاقات والمصالح المشتركة

حردان؛ لوقف فرض سمة الدخول على السوريين ومعالجة قضية النازحين بالتنسيق مع الحكومة السورية



بين البلدين من طرف واحد، وهذا قرار لا تستطيع فئة معينة أو فريق سياسي معين فرضه على لبنان من دون إقتراده في المؤسسات التنفيذية والتشريعية التي تقرّر في هذا الخصوص.

وحرصاً على العلاقات المميزة والمصالح المشتركة، طالب حردان الحكومة اللبنانية بما يلي:

1. وقف هذا الإجراء فوراً وإعادة العمل بنموذج بطاقة العبور الموحدة والتزام الإجراءات المعتدلة بين الجانبين وفق ما هو متفق عليه بين الدولتين.
2. فتح قنوات التواصل والتنسيق مع الحكومة السورية للتوافق والتفاهم على خطوات مشتركة تنتفي فيها الأعباء على أي طرف.
3. تشكيل لجنة مشتركة مهمتها التشاور بشأن قضية النازحين، وإيجاد الحلول المطلوبة لهذه القضية، خصوصاً أنّ الدولة السورية أعلنت أكثر من مرة عن استعدادها لبحث هذا الموضوع وتأمين عودة مواطنيها إلى بلداتهم وقراهم ومدنهم التي سُحروا منها بعدما استعادها الجيش السوري من أيدي الإرهابيين، أو إلى أماكن الإيواء الآمنة والكريمة التي توفرها الدولة السورية لمواطنيها الذين لا تزال مناطقهم غير مستقرة وعرضة للهجمات الإرهابية.

اعتبر رئيس الحزب السوري القومي الإجتماعي النائب أسعد حردان أنّ الإجراءات التي تُطبّق على المواطنين السوريين القادمين إلى لبنان، وفقاً لصيغة وضعتها لجنة وزارية صغيرة، أمر يناقض الاتفاقيات الموقعة بين لبنان وسورية، ويحتمل في طياته موقفاً سياسياً يتناقض تماماً مع سياسة «الحيادية» التي لا يظفر أنّ الحكومة اللبنانية تتبناها، إذ أنّ الصيغة لا تتلامس إطلاقاً مشكلة «التزوح» السوري وكيفية التصدي له بالحلول، بل تستهدف جميع السوريين بمن فيهم الذين لهم استثمارات ورؤوس أموال وأموال ومصالح في لبنان، ما يرسم علامات استفهام كبيرة حول هدف الإجراءات وخلفياتها.

ولفت حردان في بيان أمس إلى أنّ ربط تنفيذ الإجراءات المعقدة على السوريين بضموم الصيغة التي توصلت إليها اللجنة الوزارية، أمر غير مقبول إذ أنّ الصيغة المذكورة تنصّ على ضرورة حصول السوريين على «سمة دخول»، وهذا شأن لا تقرر لجنة وزارية بل يجب أن يُقرّر في مجلس الوزراء ويُشرع دستورياً في المؤسسات المعنية، لذلك فإنّ المطلوب وقف الإجراءات المعقدة والمضرة بمصلحة لبنان ومصالح اللبنانيين قبل السوريين، والشروع في خطوات عملية وجادة لمعالجة قضية النازحين، وهذا يحتاج إلى تنسيق مشترك بين الحكومتين اللبنانية والسورية.

ورأى أنّ ما تضمنته صيغة اللجنة الوزارية، يُعتبر فاقداً للمشروعية المؤسساتية، ومخالفاً لأبسط قواعد العلاقات بين الدول التي تقيم في ما بينها معاهدات واتفاقيات مشتركة، علماً أنّ كل الاتفاقيات بين لبنان وسورية تخضع لمبدأ التنسيق المشترك، وخلاف ذلك يعدّ نكوصاً بها ونسفاً لها، فالمعاهدات والاتفاقيات بين الدول، توضع موضع التنفيذ بعد تشريعيها في المجالس التشريعية، وهي محصنة وقائمة ومستمرّة بغوة التشريع

نشطات



بزي مستقبلاً السفير الألماني في عين التينة

زار السفير الألماني في لبنان كريستيان كلاغس رئيس مجلس النواب نبين بري في مقرّ الرئاسة الثانية في عين التينة، في حضور المستشار الإعلامي علي حردان، وجرى عرض للاوضاع في لبنان والمنطقة.

كما زار كلاغس رئيس كتلة المستقبل الرئيس فؤاد السنورية.

يزور وزير خارجية الكويت الشيخ صباح خالد الحمد الصباح بيروت يوم الإثنين المقبل، ويلتقي نظيره اللبناني جبران باسيل في قصر بسترس، حيث سيعقدان محادثات ثنائية يعقدها مؤتمر صحافي مشترك.

عرض وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق الاوضاع في طرابلس على المستويات كافة، مع نائب المحامين في الشمال فهد المقدّم، ثمّ التقى النائب عسان مخيريم مع وفد من المنظمة العربية للقانون الدستوري برئاسة الدكتور زيد العلي.

شارك عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب نوار الساحلي في مؤتمر «برلمانيون من أجل القدس» والذي يعقد في اسطنبول، ممثلاً حزب الله. وبنهي المؤتمر الذي دعا إليه المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين أعماله اليوم.

البنا

هويات متخيلة أم مصنعة؟

نظام مارديني

منها تحويل اتجاهات الغضب الشعبي لأسباب معظمها اقتصادية، والعمل بالإنقاذ والانتقال على خياراته وتمزيق وحدته وسيادته وثوراته وموقعه في البيانات الساختة حالياً.

لم تضع كياناتنا في الهلال السوري الخصيب أخطار المواطنة الغائبة والهويات المتخيلة والمصطنعة في حساباتها، خاصة أننا نحيا ضمن «مجتمعات» أريد لها أن تكون مركبة ومعقدة وقابلة للانفجار في كل وقت، وجاءت فكرة العروبة الوهمية لتكرس هذا الاتجاه والانقسام العمودي والأفقي في كياننا القائمة، وبتنا نذهب ضحايا للأنثية الكردية وللسرانية، وللذهبية السنية والشيعية، لا ضحايا الوطن الواحد والمجتمع الواحد.

لم تترسّخ بعد في الكيانات السورية الحديثة فكرة المواطنة على الصعيدين النظري والعملي، فهي تحتاج إلى جهد كبير على صعيد الدولة والحكم (السلطة والمعارضة) إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني على حد سواء، نظراً إلى غياب ثقافة المواطنة وضعف الهياكل والتركيب والمؤسسات القائمة للاجتماع السياسي الحكومي وغير الحكومي، بما فيها فكرة الدولة المدنية وسياساتها!

هذا الحديث يتزامن والتوغل في مسألة الجماعات الإنثية والطائفية والمذهبية (الأقليات) في هذا المدى الواسع من الهلال السوري الخصيب، ومن الأهمية بمكان طرح مشكلة الجماعات عندما يتعرقل مشروع بناء الأمة وينسد الأفق أمام المشروع القومي الديمقراطي الذي هو ناتج التطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

يتحدث كل من إيلي خضوري في كتابه حول «القومية» وإيريك هوبزباوم في كتابه حول «اختراع التقليد» عن الكيفية التي تصنع بها فكرة الهوية والترابطها بالدور الذي تلعبه نخب ثقافية تشعّر بالهتميش، أو سياسية لديها تطلع وطموح سياسي، في القاطع عناصر تاريخية وميتولوجية لصناعة سردية جمعية تقدم بوصفها بدلاً

منذ انفجار الأزمة في سورية في آذار 2011، وقبلها احتلال العراق في نيسان 2003، أمثالات الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي بالعديد من المقالات والدراسات تبحث في مكان الخلل الذي تعانيه أكبر دولتين في الهلال السوري الخصيب، ليظهر بعده السؤال الفلسفي الخطير: من نحن؟ هل نحن جماعات وأقليات وطوائف تعيش في هويات متخيلة ومصطنعة وفي «عصر الهويات المتفوّقة»، بحسب تعبير الباحث جورج قرقم (السفير 2014/6/28)؟ وهل ثمة حاضرٌ قيمعنا ويوجدنا؟ أم نحن «جماهير وكوارث» كما يقول المفكر هنري هاماتي، تتخيل نفسها «شعباً» و«أمماً»، وتدعى أنّ لها تاريخها وجغرافيتها ولغتها وعاداتها؟ وهل نحن «سوراقيا» أم أمة سورية تامة؟ عندما انهارت الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى اقتطعت القوتان العظميان في ذلك الوقت، بريطانيا وفرنسا، دولا وريثة لضمان سيطرتها على نفض الشرق الأوسط ومفاتيحه الجيوبوسياسية وطرق العبور التي تمرّ خلالها إلى آسيا، وبفضل نهجهما الاستعماري الذي انعكس على سبيل المثال في اتفاق سايبس - بيكو، نشأ نمط من التدخل الخارجي المدمّر. ثمّ ظهرت أميركا في وقت لاحق كقوة عالمية، فتعاملت مع الشرق الأوسط والهلال الخصيب بالطريقة نفسها، فاخذت تنصب الحكومات أو تليحها أو تشرها أو تتلاعب بها بلا هوادة، وهذا كله في حين تتشكّل بخطاب الديمقراطية.

كانت التحذيرات الكثيرة التي تحدّثت عن «عش الدبابير» أو «صندوق باندورا» في أوقات سابقة تستعيد نفسها اليوم بإشغال الحرائق والتهميد لها ودعمها ونشرها وتمويلها وتوفير سائر الخدمات اللوجستية العملية لها. وعلى ما يبدو، استهدف في إشغال الحرائق أكثر من هدف،

إطلاق أعمال مجموعة العمل حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين

سلام؛ لا سبيل أمامنا كلبانيين سوى الحوار لمعالجة ما يُعيق مسيرتنا الوطنية

أكد رئيس الحكومة «أن لا سبيل أمامنا، كلبانيين، سوى الحوار العقلاني المنفتح. ونحن نفتاح بكل حوار يجري بين مكونين من مكونات المجتمع اللبناني، وصولاً إلى حوار وطني أشمل يفتح أمامنا طريق الخروج من المازق الراهن، والشروع في معالجة المشكلات الجوهرية التي تعيق مسيرتنا الوطنية».

وجذد الدعوة إلى «الإسراع في انتخاب رئيس للجمهورية يتولى مهامه في الحفاظ على الدستور وإدارة دولة البلاد، بحيث تنتظم الحياة السياسية وتعود المؤسسات إلى العمل والإنتاج في خدمة الوطن والمواطن».

وتمت دعوة العمل: الوزير السابق سليم الصايغ (الكتائب)، النائب سيمون زكي رما (التيار الوطني الحر)، النائب علي فياض (حزب الله)، النائب عامر الحوري (المستقبل)، محمد جبناوي (حركة أمل)، بهاء أبو كروم (التقدمي الاشتراكي).

وستشمل مداولات مجموعة العمل ثلاثة محاور رئيسية: المحور الدبلوماسية والسياسي، ويتضمن بلورة للموقف اللبناني إزاء التطورات الإقليمية والدولية بما يتصل بالقضية الفلسطينية، والمحور المعيشي والمتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين بما لا يتعارض مع السيادة والمصالح اللبنانية، والمحور الأمني الذي يتعلق بكيفية تطبيق سيادة الدولة والقانون على كامل الأراضي اللبنانية وتنفيذ مقررات هيئة الحوار الوطني.

وقد تاتفق هذه المجموعة بناء على اقتراح اللجنة بهدف التداول والحوار بين الأعضاء، بما يعكس من أطراف سياسية فاعلة، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان توصلنا إلى تفاهات لبنانية وتحدد واضح لتوجهات السياسة اللبنانية. ومن المتوقع، بنتيجة هذه المداولات، أن يخرج المجتمعون بتفاهات لبنانية بين الأطراف السياسية المؤثرة بحيث يمكن الانتقال من التفاهات اليميني على مشتركات ومقترحات، إلى ترجمة ذلك إلى إجراءات عملية تنفيذية سواء على مستوى الحكومة، أم على مستوى الوزارات والمؤسسات المعنية، ما من شأنه أن يحدث أثراً إيجابياً».

أكد رئيس الحكومة تمام سلام «أن لا سبيل أمامنا كلبانيين سوى الحوار العقلاني المنفتح، ونحن نفتاح بكل حوار يجري بين مكونين من مكونات المجتمع اللبناني، وصولاً إلى حوار وطني أشمل يفتح أمامنا طريق الخروج من المازق الراهن، والشروع في معالجة المشكلات الجوهرية التي تعيق مسيرتنا الوطنية».

وخلال رعايته إطلاق أعمال «مجموعة العمل اللبنانية حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين»، في السراي الحكومية في حضور رئيس لجنة العمل اللبناني-القطري الوزير السابق حسن منيمنة، قال سلام: «أحببت أنّ التفتيح في جلستكم الثانية هذه، لأعبر لكم عن دمي لجهود مجموعة العمل اللبنانية حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ليس فقط بسبب أهمية الملف الذي تتعاملون به، بل من أجل أن يكون عملكم نموذجاً ودليلاً واضحاً على إمكانية قيام حوار بين مختلف الفرقاء السياسيين اللبنانيين، للوصول إلى تفاهات تفتح الطريق لتحقيق ما نصبو إليه جميعاً من تألف ووحدة».

ونوّه «بالقامين على إدارة هذا الحوار، ووعيمهم لمسؤولياتهم القومية والوطنية في هذا الأوضاع الخيرية التي تجتازها المنطقة العربية، وفي القلب منها فلسطين»، داعياً إلى متابعة الجهود «بالروحية ذاتها، بروحية التضامن والبحث عن التفاهات، بدل تضخيم نقاط الاختلاف وجعلها مبرراً لمزيد من التباعد».

وأضاف سلام: «إنني أعول على قدرتم على تدليل العقبات، التي تحول دون الوصول إلى تفاهات شاملة على الحل السامع لهذا الملف، بعيداً من الأفكار التي كانت في أساس الفتنة ووراء الكثير من الأحداث الدورية التي عشاها جميعاً، ولم تخلف سوى الدماء والدمار والدموع. وبيقي الأهم هو أن ينجح حواركم هذا، في تحويل المشتريات إلى خطة عمل تتألف موافقة السلطتين التشريعية والتنفيذية، اللتين تحولان ما تتوصلون إليه، إلى قوانين وقرارات ملموسة تعالج المشكلات وعناصر الخلل المزمنة».

وتابع: «لقد أطلقت على حكومتي اسم حكومة المصلحة الوطنية. وهل هناك من مصلحة وطنية أسمى من أن ننجز في حلّ الملف الفلسطيني الزمن، وتوحيد السياسات العامة حوله، لننتفع جميعاً للتصدي لملفات شائكة أخرى تعترض طريق تقدم وطننا؟»

شكر المعززين بوفاة والده:

فيصل كرامي؛ سأل أهل أمانته التي تستحق أن تكون عنواناً لنضالنا الوطني

لغت الوزير السابق فيصل كرامي إلى أن مصلحة لبنان «لا تتحقق إلا بوحدته الصف والترفع عن العصبية، وتثبيت قوة لبنان ومناخه عبر مؤسساته الشرعية وعلى رأسها الجيش اللبناني ووعي شعبي وحفظ مقاومته في وجه العدو الوحيد إسرائيل». وقد باشر كرامي عمله من قصر كرم القلعة حيث مكتب الرئيس الراحل عمر كرامي، شاكراً «جميع الأهل والأحباب في لبنان والعالم العربي الذين وقفوا إلى جانب العائلة في الأيام العصبية الأخيرة»، مؤكداً «ثوابت عمر كرامي



كرامي خلال المؤتمر الصحافي

اتصل بنظيره الفرنسي معزياً

باسيل؛ حربنا مشتركة ضد الإرهاب

أجرى وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل اتصالاً هاتفياً بنظيره الفرنسي لوران فابيوس، قدم خلاله تعازيه الحارة وتعازي الدولة اللبنانية بحسبها الجريمة الإرهابية التي استهدفت مقر صحيفة «تشارلي إبيدو»، في باريس.

أكد باسيل «تضامن لبنان الكامل مع فرنسا، حيث من بلحظات مأساوية مشابهة نتيجة الأعمال الإرهابية والإعتداءات التي طالت الجسم الإقليمي فيه»، مشدداً على «وقوف لبنان إلى جانب فرنسا في الحرب المشتركة على الإرهاب التي هي حرب يخطونها البلدان معا وسوف يريحانها معا».

كما أنه «السرعة التي تمّ فيها اكتشاف الإرهابيين، وعلى تصريحات المسؤولين الفرنسيين التي تظهر مجدداً أنّ فرنسا هي ضامنة لحقوق الإنسان، وعلى الوحدة التي أظهرها الشعب الفرنسي في تحركاته العفوية، تعبيراً عن تمسك فرنسا بقيم الحرية».

وأبرق الرئيس ميشال سليمان، من جهته، إلى الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، معتبراً «أنّ مكافحة الأعمال الإرهابية باتت أولوية تتطلب جهداً دولياً للحد من أخطارها، وسعد لإلّا القضاء عليها نهائياً».

ووجه الرئيس سعد الحريري، بدوره، رسالة إلى الرئيس الفرنسي مستنكراً بشدة الاعتداء الإرهابي، ومعرباً عن «تضامنه مع الشعب الفرنسي في مواجهة الإرهاب والتطرف».

ميفاتي؛ لإخراج الاستحقاقات الدستورية من البازارات

دعا الرئيس نجيب ميفاتي إلى وضع مصلحة لبنان «فوق كل الاعتبارات والحسابات»، وإلى إخراج الاستحقاقات الدستورية «من البازارات المفتوحة على المقايضات والتبادلات المصلحية الذاتية».

وقال ميفاتي أمام زواره في طرابلس أمس: «ينبغي علينا أن نقف أمام لحظة الحقيقة، علينا جميعاً واجبات، أولها وآخرها إنقاذ بلدنا ووضع على السكة السليمة، وأولى الواجبات أن نخرج من دائرة الاستسلام لهذا الواقع الذي نعيشه، لهذا الفراغ المستحکم في كل شيء. وأقول للجميع لا بد من أن نستقيم الحياة السياسية في لبنان، رحمةً بلبنا وبالبنيانين إلى أي طائفة انتموا».

وأضاف: «إنني، من جهتي، أعد بيدي إلى الجميع لنضع مصلحة لبنان فوق كل الاعتبارات والحسابات، ولنذهب معا إلى التصدي للاستحقاقات الدستورية بكل ما أوتينا من عزّة وطنية تنهي هذا الوضع الشاذ، وأن نخرج هذه الاستحقاقات من البازارات المفتوحة على المقايضات والتبادلات المصلحية الذاتية التي، وللأسف، يمقتها البعض في هذه المرحلة».

وتابع: «كل هذا لا يعفي أحداً من الاتفاقات إلى مصالح الناس، والمسؤولية تقع بالدرجة الأولى على الحكومة، التي مع الأسف، تبدو شبه مستقلة من تحمّل مسؤولياتها حيال الحد الأدنى من مطالب المواطنين وأولوياتهم واحتياجاتهم الضرورية الضاعمة في المناكفات والمزايدات بين هذا الوزير وذلك».

ورداً على سؤال عن الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله، أجاب ميفاتي: «نحن نرحب بإعلان تيار المستقبل عن حصول تقدم في الحوار بينه وبين حزب الله، ونأمل أن يحقق الأهداف المرجوة، ولا سيما تخفيف التشنجات السياسية وتنقيس الاحتقان المدني. كما نشدّد على ضرورة الالتزام بعدم اعتماد خطاب سياسي يساهم في تاجيح النزعات المذهبية والطائفية، مهما بلغت حدّة الخلافات السياسية».

ورأى «أن المرحلة الدقيقة التي تمرّ بها المنطقة، تستدعي منا جميعاً البقطة والوعي، وأن نتحمل مسؤوليتنا كاملة تجاه المواطن والوطن، فنؤسس لخطاب سياسي جديد، على مستوى طموحات اللبنانيين والشباب في شكل خاص، الذين سئموا المعاملات السياسية وتقاذف المسؤولين».

وختم ميفاتي: «لا خيار لنا إلا الحوار لحماية الوطن من الأخطار المحدقة به، ولتجنب البلاد المزيد من تداعيات ما يجري في المنطقة، ولنؤسس لنهوض لبنان نهضة حقيقية على المستويات كافة، لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والأمني».